وافق على مشروع التقرير الحكومي لتنفيذ مخرجات الحوار حتى ابريل.. مجلس الوزراء

إحالة مذكرة مكون الحراك لتنفيذ البند (11) من مخرجات فريق (8+8) إلى لجنة لدراستها

الموافقة على اتفاقية منحة مع هيئة التنمية الدولية للخدمات الصحية للأم والمواليد

إقرار تحديد ساعات الدوام الرسمي في رمضان بخمس ساعات يومياً

صنعاء / سبأ :

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، على مشروع التقرير الحكومي لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل حتى نهاية أبريل 2014م..وكلف أمين عام مجلس الوزراء باستيعاب الملاحظات المقدمة وإعادة صياغة التقرير بشكله النهائي ورفعه لرئيس الوزراء.

وفوض المجلس الأخ رئيس الوزراء برفع التقرير لفخامة رئيس الجمهورية.. مؤكدا على الوزراء ورؤساء الجهات والمصالح الحكومية سرعة رفع مستوى التنفيذ لشهر مايو الماضي.

ويتضمن التقرير أنشطة وإجراءات التنفيذ الحكومي لمخرجات مؤتمر الحوار منذ اختتامه في 21 يناير 2014م، وحتى نهاية ابريل الماضي، وعرض مستوى التنفيذ لمخرجات المؤتمر من واقع السياسات العامة المقرة من مجلس الوزراء وأبرز الأنشطة والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتنفيذ عدد منها حسب القضايا التي تناولها مؤتمر الحوار، بما فيها القرارات العاجلة والآنية للتنفيذ وتحديد الصعوبات التي صاحبت التنفيذ والتوصيات بشأنها.

وناقش مجلس الوزراء المذكرة المقدمة من رئيس الهيئة السياسية لمكون الحراك السلمي الجنوبي بخصوص تنفيذ البند 11 من وثيقة مخرجات فريق (8+8) بشان القضية الجنوبية، بالاستناد إلى معالجة مظالم الماضي وقرارات فريق العدالة الانتقالية بجبر الضرر وقرارات فريق الحكم الرشيد بالموجهات القانونية بإعطاء الأولوية للجنوبيين لشغل الوظائف الشاغرة.

وأحال المجلس على ضوء النقاشات المذكرة إلى لجنة من نائبي رئيس الوزراء ووزراء الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والنقل والشئون القانونية، ورئيس الهيئة السياسية لمكون الحراك السلمي الجنوبي، لدراستها والرفع إلى المجلس بالنتائج إلى الاجتماع القادم ، للمناقشة النهائية واتخاذ ما يلزم إزاءها .

وأقر مجلس الوزراء اتفاقية المنحة الموقعة مع هيئة التنمية الدولية التي ستقدم بموجبها منحة لبلادنا بمبلغ 6 ملايين و600 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة، لتمويل مشروع الخدمات الصحية للام والمواليد.

ووافق المجلس على اتفاقية المنحة الموقعة مع هيئة التنمية الدولية كممثل لصندوق تجديد النتائج الصحية، والتي سيتم بموجبها تقديم منحة لبلادنا بمبلغ 10 ملايين دولار، لتمويل مشروع الخدمات الصحية للام والمواليد، وذلك بناء على المذكرة المقدمة بهذا الشأن من وزير التخطيط والتعاون الدولي.

ويهدف المشروع إلى تحسين استخدام الخدمات الصحية للام والمواليد في المناطق المستهدفة، وذلك من خلال تنفيذ أنشطة مصممة لتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية للام والمواليد وخدمات تنظيم الأسرة من خلال المدفوعات القائمة على النتائج لمقدمي الخدمات لتسديد القسائم والإعانات النقدية المقدمة للمستفيدين المؤهلين.

وأقر مجلس الوزراء اتفاقية مشروع الخدمات الصحية للام والمواليد الموقعة بين هيئة التنمية الدولية والصندوق الاجتماعي للتنمية..وكلف وزير الشئون القانونية بإصدار الشهادة القانونية للاتفاقية والتي تؤكد على أنها استكملت جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليها وإنها أصبحت نافذة وملزمة قانونا للجهة المنفذة بموجب أحكامها.

وأكد على وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزير الخارجية إبلاغ هيئة التنمية الدولية بهذا القرار وموافاتها بالشهادة القانونية لتحقيق أهداف المشروع بما يتماشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة وخطة التخفيف من الفقر.

وكلف مجلس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزيري الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والشئون القانونية، متابعة استكمال الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة للمصادقة على هذه الاتفاقيات.

وأكد المجلس على وزيري التخطيط والمالية توفير مساهمة الحكومة في تمويل هذه المشاريع.

وناقش مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والمقدم من وزير الشئون القانونية..وأرجأ البت فيه إلى جلسة قادمة.

واستعرض مجلس الوزراء مذكرة وزير الخدمة المدنية والتأمينات بشان تحديد ساعات العمل ومواعيد الدوام الرسمي في شهر رمضان المبارك 1435هجرية.

وأقر المجلس تحديد ساعات العمل ومواعيد الدوام الرسمي في شهر رمضان المبارك بخمس ساعات يوميا في الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة المركزية عدا المستشفيات ومرافق الخدمات الصحية وما في حكمها، تبدأ في تمام الساعة العاشرة صباحا وتنتهي في تمام الساعة الثالثة عصرا ولمدة خمسة أيام في الأسبوع من الأحد إلى الخميس، على أن يسري ذلك على الوحدات الإدارية المحلية ومكاتب الوزارات وفروع الأجهزة والهيئات العامة المتواجدة في النطاق الجغرافي للوحدة الإدارية المحلية.

وأجاز القرار تقديم موعد بدء الدوام الرسمي في المحافظات الساحلية والصحراوية الحارة ساعة واحدة بعد موافقة وزارة الخدمة المدنية بناء على طلب من الوحدة الإدارية.

فيما حددت ساعات العمل ومواعيد الدوام الرسمي في المؤسسات والشركات العامة والمختلطة بما فيها البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية والمتخصصة والمعاهد والمراكز التعليمية والتدريبية وما في حكمها وكذا المستشفيات والمستوصفات العامة ومراكز تقديم الخدمات الطبية وما في حكمها من المرافق والوحدات الصحية بخمس ساعات يوميا تبدأ في تمام الساعة التاسعة صباحا وتنتهي في تمام الساعة الثانية بعد الظهر في الأيام من الأحد إلى الخميس ومن التاسعة صباحا حتى الواحدة بعد الظهر في يوم السبت من كل أسبوع.

وأجاز القرار لرئيس وحدة الخدمة العامة التي تقتضي طبيعة عملها أو خصوصية نشاطها تغيير موعد بدء وانتهاء الدوام فيها كليا أو جزئيا التقدم بطلب رسمي مسبب إلى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ولا تصبح موافقة الوزارة نافذة إلا من تاريخ اليوم التالي لصدورها.

وأكد المجلس على وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومكاتبها ،رفع تقارير إلى مجلس الوزراء عن مدى التزام الأجهزة والمرافق الحكومية والوحدات الإدارية والقيادات الإدارية العليا والموظفين في كل منها بمواعيد الدوام الرسمي واحترامهم لوقت العمل وتكريس ساعاته لأداء المهام والواجبات الوظيفية وتقديم الخدمات للمواطنين.

وكان الأخ رئيس مجلس الوزراء قد رحب في مستهل الاجتماع بنائبي رئيس الوزراء والوزراء الجدد الذين تم تعيينهم الأسبوع الماضي ..معربا عن تمنياته لهم بالتوفيق والنجاح في أعمالهم ومهامهم وان يمثل تواجدهم إضافة نوعية لأداء حكومة الوفاق الوطني.. مثمنا الجهود التي بذلها الوزراء السابقون في أداء مهامهم.

كما وافق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطرق الريفية المرحلة الرابعة، بمبلغ وقدره 30 مليون دينار كويتي ما يعادل 106 ملايين و740 ألف دولار والموقعة بالأحرف الأولى بتاريخ 28 ابريل الماضي، بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ويهدف المشروع المتضمن إنشاء حوالي 600 كيلو متر من الطرق الريفية المعبدة بالإسفلت والطرق المجتمعية المرصوفة، إلى ربط المناطق الريفية النائية والقرى المعزولة بالمدن والمراكز الحضرية وتيسير وصول الخدمات الأساسية والسلع إلى سكانها وتحسين الوضع الاجتماعي لهم، والإسهام في مكافحة الفقر.

ووافق المجلس على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع الأشغال العامة المرحلة الرابعة، بمبلغ وقدره 10 ملايين دينار كويتي ما يعادل 35 مليوناً و580 ألف دولار والموقعة بالأحرف الأولى بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ويهدف المشروع إلى التخفيف من حدة الفقر ومكافحة البطالة، وذلك من خلال توفير فرص عمل جديدة ومساندة تنمية المجتمع بتمويل عدد من المشاريع الإنمائية الفرعية للبنى الأساسية والخدمات في مختلف القطاعات ذات الأولوية.

وأقر مجلس الوزراء اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية المرحلة الرابعة، بمبلغ 25 مليون دولار والموقعة ، بين حكومة الجمهورية اليمنية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

ويهدف المشروع إلى تحسين البنية التحتية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ووصولها للفقراء والضعفاء، وتعزيز قدرات الجهة المنفذة

في ورشة العمل الترويجية لاستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية

بن طالب : الطاقة أهم شيء لتحقيق التطو..ر والعجز فيها يساهم في أزمة الاقتصاد

صنعاء / بشير الحزمي :

عقدت أمس بالعاصمة صنعاء ورشة عمل ترويجية لاستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية والتي نظمها صندوق تمويل الصناعة والمنشآت الصغيرة بمشاركة واسعة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمهتمين.

وفي افتتاح الورشة أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب أن الحكومة تتحمل مسئولية ودوراً في توجيه المجتمع ومساعدته في حل المشكلات التي تواجهه.

وقال إن الشعب اليمني لديه القدرة والإبداع لحل أية مشكلة تواجهه وأنه يستطيع إيجاد حلول لمشكلة العجز في الطاقة عبر استخدام الطاقة الشمسية.

وأوضح أن الطاقة هي أهم شيء لتحقيق التطور في البلاد ، وأن العجز في الطاقة يساهم في أزمة الاقتصاد، لافتا إلى أن 60 - 70 % من سكان اليمن يعيشون في الارياف ويعتمدون بشكل رئيسي على الإنتاج الزراعي كمصدر للدخل ، ويعتمدون في إنتاجهم على مادة الديزل لتشغيل مضخات الري لمزارعهم .

وقال : في ظل أزمة انعدام مادة الديزل لجأ العديد من المزارعين إلى بيع مزارعهم وتكبدوا خسائر كبيرة .

وأضاف أن الترويج للمشروع الذي بدئ بصياغته منذ سنة لاستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية كبديل عن استخدام الديزل من قبل المزارعين نابع من فلسفة احتياج المجتمع للطاقة في ظل انعدام مادة الديزل .

وأكد أن المردود لهذا المشروع سيمثل انقلاباً حقيقياً على الوضع السيئ نتيجة العجز الكبير في الطاقة، داعيا الجهات الحكومية إلى التعاطي الايجابي مع المشروع للتخفيف من المعانات عن كاهل المزارعين من خلال توفير تمويلات كافية للمزارعين تساعدهم في استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل مضخات المياه بدلا عن مادة الديزل وأن تكون القروض التي ستمنح لهم بدون فوائد وتسدد على أربع أو خمس سنوات .

ونوه بما سيحققه هذا المشروع من تحسين مستوى الدخل لدى شريحة واسعة في المجتمع وبالتالي التخفيف من الفقر، داعيا القطاع الخاص إلى أن يقوم بدوره وان يتولى مهمة جلب التكنولوجيا ذات الجودة .

وأشار بن طالب إلى أن هذا المشروع سيخفف من العبء الكبير في دعم الوقود وسيجبر الحكومة بأن تكون طرفا فيه.

من جانبه دعا مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية محمد محمد قفلة الحكومة إلى البدء بتنفيذ خطوات عملية للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتحويل ما يقال من قبل الكثيرين إلى أعمال ملموسة كما بدأ به وزير الصناعة من خلال إنشائه مجلس الحوار بين الصناعة والتجارة والقطاع الخاص، آملا أن تستفيد الجهات الحكومية من تجارب الكثير من البلدان وان يبادروا بتشجيع استخدام الطاقة الشمسية في الكثير من المنشآت وخاصة المنشآت الصغيرة .

وأوضح أن الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية سيعمل على البدء بتشجيع استخدام الطاقة الشمسية في المنشآت الخاصة، متمنيا أن تكون الورشة بداية لبرنامج عمل متواصل لاستخدام الطاقة الشمسية.

من جهته أوضح رئيس مجلس إدارة صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة خالد محمد الخالدي أن العجز في الطاقة في بلادنا يعتبر مشكلة كبيرة .

وقال إن الطاقة الشمسية يمكن أن تدخل في المجال الإنتاجي وأن تساعد في تخفيض العجز القائم في الطاقة الكهربائية .

هذا وكان قد تم خلال الورشة استعراض مجموعة من أوراق العمل تناولت دور وزارة الصناعة ولجنة التسيير في نشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية ، دور صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة في تمويل أنظمة الطاقة الشمسية ، توصيف الوضع الراهن لسوق الطاقة الشمسية الكهروضوئية في اليمن ، التحديات الراهنة والفرص المستقبلية في القطاع الزراعي، حقائق استخدام الطاقة الشمسية في اليمن ، تجارب واقعية لاستخدامات تقنيات لاقطات الطاقة الشمسية والسخانات الشمسية.

برئاسة المحافظ الوجيه

اجتماع مشترك للمكتب التنفيذي والهيئة الإدارية لمحلي الحديدة

الحديدة / أحمد كنفاني:

ناقش اجتماع مشترك للمكتب التنفيذي والهيئة الإدارية للمجلس المحلي ورؤساء المجالس المحلية بمديريات الحديدة أمس برئاسة المحافظ صخر أحمد الوجيه عدداً من القضايا التي تهم الحديدة ومنها المواضيع المتعلقة بسير الأداء في المكاتب التنفيذية في المحافظة للعام الجاري 2014م بمختلف الجوانب التنموية والإدارية والسبل الكفيلة بمضاعفة الجهود للارتقاء بمستوى الأداء في مختلف مكاتب وحدات الجهاز الإداري للدولة وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين في عموم مديريات المحافظة.

وفي الاجتماع الذي حضره عدد من الشخصيات الاجتماعية والإعلاميين تحدث المحافظ عن أهم احتياجات المحافظة من المشاريع والخدمات والبنى التحتية وأكد الوجيه أنه لن يدخر جهداً للعمل مع الجميع دون استثناء لما فيه مصلحة المحافظة وخدمة أبنائها وأشار إلى ضرورة العمل الجاد بغية الوصول إلى الأهداف المرسومة مسبقاً وتفعيل العمل التنموي وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

كما أستمع المكتب التنفيذي إلى تقارير مؤسستي المياه والصرف الصحي والكهرباء وشركة النفط وصندوق النظافة خلال الربع الأول من العام الجاري وشمل أهم الأعمال المنجزة والمشاكل والصعوبات التي اعترضت سير تنفيذ أنشطتهم خلال الفترة المذكورة.

وكان الاجتماع قد تم افتتاحه بكلمة للأمين العام للمجلس المحلي في المحافظة حسن أحمد الهيج رحب في مستهلها بالمحافظ الوجيه مهنئاً إياه وباسم المجلس المحلي بصدور قرار تعيينه مؤخراً محافظاً للحديدة وأكد الهيج أن المجلس المحلي في المحافظة سيكون خيرعون وسنداً له ويداً واحدة تحت قيادته ولن يألو جهدا في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة في سبيل تحسين مستوى الخدمات المقدمة لأبناء المحافظة وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار وتفعيل مشاركة الشباب والمرأة في مختلف القطاعات.

حضر افتتاح اللقاءات المجتمعية للتخفيف من النزاعات

الضلاعي يؤكد أهمية إيجاد حلول للمشاريع المتعثرة

عدن/ وداد شبيلي:
تصوير/ محمد عوض

دشن ملتقى الأجيال للتنمية الشبابية بعدن أمس المشاريع التنموية المتعثرة بالتعاون والتنسيق مع منظمة شركاء اليمن.

ويشارك في هذه اللقاءات التي تستمر للفترة من 18 .26 يونيو الجاري 140 مشاركاً ومشاركة من منظمات المجتمع المدني والشباب وعقال الحارات وأعضاء المجلس المحلي في مديرية خورمكسر.

وفي الافتتاح ألقى الأخ أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن للاستثمار والتنمية بالمحافظة كلمة أكد فيها أهمية هذا اللقاء الذي يعتبر أساساً لحل مشاكل المشاريع المتعثرة في مديرية خورمكسر ومساهمة المجتمع في معالجتها والتي احياناً يكون تعثرها لاسباب بسيطة وتمر عليها سنين طويلة دون انجازها .. داعياً المشاركين في اللقاء إلى العمل على مراجعة كافة المشاريع في المديرية والنظر في المشاريع المتعثرة بالتعاون والتنسيق مع مديرية خورمكسر لمعالجة المشاكل والظروف والنزاعات التي تتولد نتيجة اسباب مختلفة حتى يتحقق انجاز هذه المشاريع .. مشيراً إلى ان المجتمع معني بالتواصل مع مدير عام المديرية والمجلس المحلي فيها لاعطاء الاولوية للمشاريع الخدمية والتنموية التي تحتاجها المديرية ويحتاجها المواطنون فيها وتوظيف كل الامكانيات المتاحة لتحديد الاحتياجات الاساسية للمشاريع التنموية في المديرية .. متمنياً للمشاركين في اللقاء التعاون لخلق علاقة جيدة ووثيقة مع المجلس في المديرية وخاصة ان اليمن يسير في اتجاه بناء الدولة المدنية الحديثة من خلال مخرجات الحوار الوطني وتقسيم الدولة إلى اقاليم ستعتمد على ايراداتها المحلية واقتصادها وتحديد المشاريع التي تحتاجها الاقاليم ومنها المشاريع الخدمية والتنموية .. مؤكداً ان اللجنة الدستورية تعمل على صياغة الدستور اليمني الحديث الذي يلبي طموحات كافة أبناء الشعب اليمني.

من جانبه أكد الأخ ماجد الشاجري رئيس ملتقى الشباب والأجيال للتنمية ان الهدف من هذه اللقاءات هي تحقيق شراكة حقيقية بين السلطة المحلية والمجتمع المدني وذلك من اجل حل النزاعات الموجودة في المشاريع التنموية التي تخص المديرية بشكل عام بالتعاون والتنسيق مع شركاء اليمن .. موضحاً انه تم عمل مسوحات حول المشاريع المتعثرة في المديرية لمعرفة الاسباب والحلول ووضع المعالجات المناسبة لها .. وهناك اربعة مشاريع سيتم الوقوف امامها من أهمها مشروع مجاري العريش والاستفادة من المشاركة المجتمعية في حل هذه النزاعات ومعرفة المعوقات التي أدت إلى تعثر هذه المشاريع الخدمية ورفع المقترحات لحل ذلك .. مشيراً إلى انه سيتم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات لمناقشة هذه المشاريع والخروج بمقترحات لحلها ومعرفة أولوية المشاريع التي تحتاجها المديرية.